الا بين متعدد وانما الخلاف في عكسه وهو ان التعدد هل يستلزم التغاير فعند المتقدمين من
اهل السنة لا ولذا قالوا الضدان موجودان جاز انفكاكهما نحو المعدومان وكذا العدم والموصوف مثلا
على ان التضاد عندهم وجودي كالاختلاف والتضاد وله نصف في المعدوم واما المعتزلة فانهم بنوا
الا عدام فيتحقق الحد فيمن وضع الجزء مع الكل وكذا الموصوف مع الصفة لا مثلا الا انفكاك
ودخل الحساب وان فرض كونهما قديمين لانهما ينفكان بان يوجد هذا في حيز لا يوجد فيه
الآخر وكذا الصفة المفارقة مع موصوفها سواء كان قديما او حادثا الا انهما ينفكان بان يوجد الموصوف
وتعدم الصفة فجواز الانفكاك اعم من ان يكون بحسب الحيز او بحسب الوجود والعدم فلا حاجة
الى التفصيل لقولنا في حيز او عدم على ما ذكره الشيخ وبهذا التقرير مشعر بانه يكفي في التغاير الانفكاك
من جانب وان الصفة التي ليست عين الموصوف ولا جزءا من الصفة اللازمة التقسيم وقيل
بل الصفة العدمية كعلم الصانع وقدرته مثلا فمثل سواد الجسم وبياضه الا ان عندهم الوثوق في التمثيل
وهو ان قولنا ليس في الدار غير زيد وليس في يده غير عمرو دراهم كلام صحيح لغة وعرفا
مع ان في الدار اعضاء زيد وصفاته في الدار آحاد الفعل واوصاف الدراهم لا تتوقف بين
الصفات المفارقة واللازمة ويفتقر الى ان يكون ثبات زيد بل سائر ما في الدار الا منعة
غير زيد وفساده بين وكيف يخفى على احد ان المراد بهذا الكلام نفي انسان آخر غير زيد وعدد آخر
فوق العشرة واعترض على تعريف المتغايرين بانه ليس بجامع لان العلم والصانع متغايران
ولا يجوز انفكاكهما لامتناع وجود العالم بدون الصانع واجاب الآمدي بانه يكفي الانفكاك من جانب
وقد امكن عدم العالم مع وجود الصانع ورد بانه ح لا يكون مانعا لانه يدخل فيه الجزء مع الكل
والموصوف مع الصفة اذ يمكن وجود الجزء والموصوف مع عدم الكل والصفة وان امتنع عكسه واجاب
بعضهم بان المراد جواز الانفكاك من الجانبين لكن بحسب التعقل دون الخارج فكما يمكن ان يتعقل
وجود الصانع دون العالم كذلك يمكن ان يتعقل وجود العالم ولا يتعقل وجود الصانع بل يطلب البرهان
وبين العنوانين تواقف ما نقل عن بعض المحققين لذا ان التغاير بهما اللذان يصح ان يعلم احدهما ويجهل
الآخر ولفظ احدهما لابهام كثيرا ما يقع موقع كل واحد منهما وما قيل ان الشيخ ورد بعلم من وجه دون
جهة كالسواد يعلم انه لون ويجهل انه مستحيل البقاء فلو تغاير بهذا لزم كون العرض الواحد
الغير المتجزي شيئين متغايرين ليس بشيء لان تغاير جهتي الشيء لا يستلزم تغايرهما في نفسه
وان تعقل العالم من حيث انه معلول ومصنوع للصانع لا يمكن ان يتعقل بدونه فيلزم ان لا يكونا متغايرين

فلما

فلما المعتبر في المغايرة هو الانفكاك بحسب الذات والمفهوم ولا عبرة بالاضافات فانها اعتبارات
والعالم باعتبار كونه معلولا للصانع من قبيل الاضافات وقد اورد على الفائلين بان الضدين موجودان
يجوز انفكاكهما انه لا انفكاك بين المتضادين بحسب الخارج ولا بحسب التعقل فيلزم ان لا يكونا
متغايرين والتزموا ذلك وقالوا انهما من حيث انهما متضادان ليسا بموجودين والغير ان لا بد
ان يكونا موجودين فان قيل تغاير مثل الاب والابن والعلم والمعلول وسائر المتضايفات كما
لا خوين ضروري لا يمكن انكاره فلما الضروري هو التغاير بين الذاتين واما مع وصف الاضافة
فلما موجودين فكيف يتغايران والتغاير عندهم من عوارض الموجود ولهذا منعوا ان يعرف الضدين
ان تعريف الضدين لا يشمل الجوهر مع العرض ولا الا يستطاع مع الفعل لعدم الانفكاك وكذلك لا
باعتبار الذات ممكن الانفكاك والتعقل يدرك الخارج ايضا بان يوجد هذا الجوهر بدون هذا
العرض وبالعكس سيما عند من يقول بعدم بقاء الاعراض وان يحصل هذا الفعل بخلق الله تعالى
ضرورة من غير استطاعة العبد وان يحصل بهذه الاستطاعة غير هذا الفعل سيما عند من يقول
بان الاستطاعة تصلح للضدين واعلم ان تعريف الاعتراض بالتباين مع العالم والجواب
بان المراد الانفكاك بحسب العقل ورد جواب الآمدي نظرا عما ذكرنا واما على ما نقل في المواقف من
يكون في حيز او عدم فينبغي ان يكون تقرير الاعتراض هو ان منع انفكاك الباري عن العالم في حيز او عدم
لامتناع خلوه عن احدهما ودون العالم وجواب الآمدي انه وان امتنع ذلك لكن لا يمكن انفكاك العالم عنه
لجواز تحيزه وعدمه دون الباري ورد بانه لا يكفي هذا القدر والا لزم تغاير الجزء والكل وكذا الموصوف
والصفة لجواز ان ينعدم الكل دون الجزء والصفة دون الموصوف ولا يتأتى الجواب بان المراد
جواز الانفكاك بما لا يجوز فيه في حيز او عدم لان الباري لا ينفك عن العالم في حيز او عدم بحسب
التعقل ايضا لامتناع تحيزه وعدمه اللهم الا ان يوجد التعقل اعم من المطابق وغيره وح لا يلزم تغاير
الذات والصفة لجواز ان يتعقل عدم كل بدون الآخر فما ذكره في المواقف من انه يرد الباري مع العالم
لامتناع انفكاك العالم عن الباري له تعالى يجوز انفكاك الباري عن العالم في الوجود والعالم عن الباري في
الجهة لان تعقل الانفكاك من طرف يجوز انفكاك الموصوف عن صفته والجزء عن الكل في الوجود
تعقل الامر او جواز الانفكاك تعقله ولا يمنع تعقل العالم بدون الباري لمن يقول بامتناعه ههنا
بحث آخر وهو ان جواز انفكاك الموصوف عن الصفة في الوجود انما يصح في الاوصاف المفارقة
كالبياض مثلا وفي كلامه ما يشعر بان النزاع انما هو في الصفة اللازمة قوله والجمهور على
ان الغيرين تعقل الموصوف بمعنى ان الشيء بالنسبة الى الشيء ان صدق انه موصوف به وان الصدق

تقييد جواز الانفكاك

Copyright © Aligarh Muslim University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)